

# معاهدة ماسترخت

## الشروط اللازمة للانضمام للاتحاد النقدي الأوربي

### دراسة اقتصادية (وصفية وتقييمية)

#### اعداد

د. أحمد السعيد محمد محمود

قسم الاقتصاد

المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية

التجمع الأول

#### تمهيد :

لم يعد النظر إلى تثبيت سعر الصرف من خلال قواعد صندوق النقد الدولي قائمة وخاصة بعد إعلان الولايات المتحدة تخفيض سعر الصرف لعملتها عقب الأزمة النقدية التي حدثت عام ١٩٧١ حيث سمح الصندوق للدول الأعضاء بالخروج عن نظام ربط عملتها بالدولار الأمريكي. واستبداله بعملات أخرى يزداد حجم التعامل بها. كما سمح الصندوق لكل الدول الأعضاء بتحرير أسعار صرف عملاتها مع الحفاظ على استقرار الأسعار. والخروج من نظام الربط بعملات أخرى في سوق الصرف الأجنبي .

وأصبح من الواضح ضرورة تعديل اتفاق بريتون وودز ومحاولة وضع أسس جديدة للتعامل النقدي الدولي. فبادرت المجموعة الأوربية في عام ١٩٧٩ بتكوين الوحدة النقدية الأوربية من خلال إنشاء النظام النقدي الأوربي E.M.S حيث تم إيجاد وحدة نقد أوربية أطلق عليها الأيكو E.C.U لتسوية المعاملات الرسمية بين هذه الدول بعضها البعض.

أعقب ذلك تقرير لجنة ديلور Delors الخاص بالاتفاق على تحقيق الوحدة النقدية الأوربية العاملة حيث تم وضع جدولاً زمنياً وافقت عليه الدول الأوربية في العاشر من ديسمبر ١٩٩١ في مدينة ماسترخت بهولنده. وقام المجلس الأوربي المكون من رؤساء الدول الأعضاء بالتفاوض حول معاهدة جديدة لإنشاء الوحدة الاقتصادية والنقدية بما في ذلك العملة الموحدة وكذلك البنك المركزي الأوربي. وذلك خلال فترات زمنية معينة حيث تم الاتفاق على إنشاء البنك المركزي الأوربي في نهاية عام ١٩٩٦ والعملية الأوربية الموحدة في نهاية عام ١٩٩٨ .

في ٧ فبراير ١٩٩٢ صدق المجلس الأوربي لرؤساء وحكومات الدول الأوروبية على معاهدة ماسترخت ودخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر ١٩٩٣، لقد فرضت معاهدة ماسترخت مجموعة من المعايير المالية والنقدية. وذلك لتأثر كل منهما بالآخر والقيام على ربط كلا من السياستين المالية والنقدية في إطار تشريعي يديره بنك موحد مستقل يتولى السياسة النقدية مع ترك السياسة المالية في أيدي الحكومات الوطنية ولذلك يطلق عليها Passive أى أن معاهدة ماسترخت جمعت بين السياسة النقدية الموحدة والسياسة المالية الـ Passive وذلك حسب الاستعراض التالي :

## المبحث الأول

### اقتصاديات معايير التقارب لمعاهدة ماسترخت

تقوم المعاهدة على وضع جدول زمني يهدف إلى التحرير الكامل لانتقال رؤوس الأموال. والشروط التي يجب استيفاؤها من جانب الدول التي ترغب في الانضمام للوحدة النقدية. وذلك حرصاً على قوة العملة وضماناً لاستقرار قيمتها ولتحقيق التقارب بين الدول المشاركة. وضمان عدم وجود أية انحرافات تنشأ من تنافس الدول بعضها البعض.

وأطلق على بنود الاتفاقية معايير التوافق (التقارب) Convergence Criteria وهي كالتالي (١) :

- (١) ألا يتجاوز العجز السنوي للموازنة العامة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- (٢) ألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٠٪.
- (٣) ألا تتجاوز نسبة التضخم ١,٥٪ فوق متوسط معدل التضخم في أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد الأوربي.
- (٤) ألا تتجاوز معدل الفائدة طويلة الأجل أكثر من ٢٪ عن مثيله في ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار في الاتحاد الأوربي.
- (٥) أن تكون الدولة الراغبة في الانضمام قد انضمت إلى نظام سعر الصرف الأوربي E.R.M Exchange Rate Mechanism قبل سنتين على الأقل وظلت نسبة تقلب عملتها Fluctuation Margins في اطار الهامش المنصوص عليه دون أية انحرافات.

(١) د. د. عزت ملوك قناوى، الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، ص ٢٠.

كما تعرضت معاهدة ماسترخت إلى مبدأ المواطنة حيث كفلت الحق للسفر والعيش والعمل في أى موقع من مواقع الاتحاد النقدي. كما يحق لأى مواطن في الاتحاد وبصرف النظر عن جنسيته أن يصوت ويترشح إلى الانتخابات المحلية في بلد إقامته وإلى الانتخابات الخاصة بالمجلس الأوربي وأى شخص يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء هو مواطن في الاتحاد .

كما وضعت معاهدة ماسترخت قيوداً أخرى لتنظيم عضوية الأعضاء تتمثل في أن الدول الأعضاء يحكمهم أنظمة حكم ديمقراطية ومنهج اقتصادها هو اقتصاد السوق .

وفيما يلي تحليل اقتصادي للبنود السابقة :-

### المعايير المالية :-

#### عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام:-

وضعت هذه المعايير لتحقيق هدف البنك المركزي الأوربي وهو الحفاظ على ثبات الأسعار ولا يتم تحقيق هذا الهدف. إلا بوضع سياسات مالية يراعى فيها نسبة الإنفاق العام منسوبا إلى الناتج المحلى الاجمالي وبدراسة جانب الإنفاق في الدول الراغبة للانضمام اظهرت ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالي أى بمعنى آخر تم ارتفاع الناتج المحلى الاجمالي وحجم الإنفاق العام. إلا أن نسبة الإنفاق العام اعلى من نسبة زيادة الناتج المحلى الاجمالي ويؤدى ذلك إلى الاتجاه لزيادة حجم الدين العام وتحمل أعباء هذا الدين ممثله في سعر فائدة الإقراض .

لقد شهدت بعض من البلاد حالة من عدم الاستقرار الأقتصادي الناتجة من ارتفاع معدلات الدين العام وعدم التقارب بين السياسات المالية الوطنية والسياسات النقدية الموحدة هذا إضافة إلى انخفاض معدلات النمو في بعض الدول ووضع رقابة على التدفقات الواردة والتدفقات الصادرة. مما يثير مشكلة أثر السياسة المالية التى توضع على المستوى القومى مع ربطها بالمعايير المطلوبة خلال الفترات الزمنية المعدة لذلك.

وبالنسبة لنسبة الـ ٣٪<sup>(١)</sup> فهي نسبة قصوى أى المفروض أن تظل النسبة أقل من ٣٪ منسوبا لكـ GDP على أن تقوم الدول الراغبة إلى الأنضمام بأن تراعى ذلك في حالة وجود عجز أكثر من ذلك فيكون بصفه أستثنائية مع السماح للمركز المالى بتصحيح هذا الوضع خلال الفترات السابقة للانضمام للاتحاد .

(١) Paul De Graue, Economics of Monetary union, Fifth Edition, Oxford university press. P. 133

ويتزامن ذلك مع معايير الدين الحكومي الذى يعرف بأنه حجم الدين الحكومي بالقيمة الاسمية. والذى لم يتم سداه على أنه في حالة مواجهة نسبة من الدين أعلى من القيمة المرجعية تقوم بتصحيح موقفها المالى تحت اشراف مجلس خاص يتولى مراجعة التشريعات الخاصة بهذه المعايير مع التطبيق العملى من قبل الدول الراغبة للانضمام .

إن وضع المعايير المالية من قبل المعاهدة الموحدة لكافة الدول الراغبة للانضمام تثير نقاش حول ما يسمى بعدم توحيد الموازنة على مستوى دول الأتحاد وبالتالي يوجد فصل قائم بين كل من السياستين المالية والنقدية.

حيث يرى بعض الباحثين أنه من المفترض وجود هيئة Supranational تقوم بالتدخل ورسم السياسات المالية للدول الأعضاء، ورأى آخر يرى صعوبة ذلك لأن مشروع الموازنات القومية له أبعاده السياسية أكثر منها الاقتصادية والتي تهتم بتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. مما خلق تفاوت بين هذه الدول إضافة إلى التمتع باقتصاديات الحجم حيث توجد دول كبرى ( ألمانيا- فرنسا- ايطاليا) ودول صغيرة (فنلنده - مالطة - قبرص- لوكسمبرج ) . بمعنى أنها سوف تعود المزايا لدول على حساب دول أخرى .

إضافة إلى رؤية كل دولة لمبالغ بنود الموازنة فتوجد بعض من الدول تركز على الخدمات الحكومية مثل الدفاع والصحة والتعليم بينما هناك دول أخرى لا تهتم بالدفاع وذلك لاستفادتها من هذه الخدمة من دول أخرى مما يؤدي ذلك إلى اختلاف التفضيلات في الدول الراغبة للانضمام .

أما عن تطبيق نظرية توزيع الدخل فتعتمد على النواحي الاجتماعية والسياسية وتأخذ بعداً زمنياً على مستوى تنفيذ السياسة المالية ويصعب ذلك في حالة وجود موازنة موحدة لأن ذلك سوف يؤدي إلى تحول دخول أشخاص مرتفعي الدخل إلى أشخاص أخرى منخفضي الدخل .

ويرى الباحث من جانبه أن وضع سياسات مالية وطنيه لايعنى ذلك عدم وجود ترابط مالى بين الدول المنضمه للأتحاد النقدي وذلك لتقارب السياسات الاقتصادية العامة بما يشملها من سياسة اقتصاد السوق وتحرير التدفقات الصادرة والواردة لرؤوس الأموال وتأثير ذلك على السياسة الضريبية. ووجود احتياطي نقدي اجنبي وأثر ذلك على أسعار الصرف وفتح مجالات الأستثمار الأجنبي المباشر. وقد وضعت اللجان عام ١٩٩٩ وهو بداية التعامل بالعملة الموحدة قياس زمنى يبدأ من دراسة الأوضاع المالية للدول الرغبة في الانضمام اعتباراً من عام ١٩٩٤ حيث تفيد التشريعات في هذا الصدد بأن يتم دراسة معايير التقارب المالية في ميعاد سنتين وذلك للتأكد من انضمامها لك E.R.M أو خمس سنوات قبل الانضمام إلى الوحدة النقدية .

### الجانب الفنى في تحديد النسب السابقة:-

يرتبط عجز الموازنة ٣٪ بما قيمته ب ٠.٦ ٪ كنسبة لكل من الدين الداخلى إلى الناتج المحلى الإجمالى وذلك بتتبع الخطوات الرياضية التالية (١) :-

بافتراض أن : B تعبر عن الدين الحكومى Borrowing

D تعبر عن عجز الموازنة Deficit

$$B^* = D \quad (١)$$

أى يتم تمويل عجز الموازنة بالاستدانة على مدار سنوات مالية معينة يتم فيها سداد هذا القرض إضافة إلى اعبائه.

$$B^* = b^*Y + bY^* \quad (٢)$$

الـ b تعبر عن Y/B أى حجم الدين العام مقسوماً على الناتج المحلى الإجمالى والنقطة تشير إلى الفترات الزمنية الخاصة بكل متغير.

$$D = b^*Y + bY^* \quad (٣)$$

طبقاً للمتطابقة رقم (١) ووضعت النقطة فوق الـ Y لأنها تعبر عن التغير في الناتج المحلى الإجمالى الذى قد يكون بالزيادة أو بالنقصان .  
وبناء على ذلك :

$$D + Y = b^* + bY^* + Y \quad (٤)$$

وبافتراض أن الناتج المحلى الإجمالى في حالة زيادة ويقاس ذلك بقيمة الزيادة في الناتج المحلى الاسمى والذى يرمز له بالرمز g ، عجز الموازنة الحكومية منسوبا إلى الناتج المحلى الإسمى d

$$b^* = d - gb \quad (٥)$$

وباستخراج كلا من g , d

$$d = D + Y \quad (٦)$$

$$g = Y + Y$$

وبافتراض أن هناك حالة ثبات يصبح :

$$b = \cdot , d = gb \quad (٧)$$

وبتطبيق ذلك على الدراسات الأوربية أنه في حالة وجود عجز في الموازنة بنسبة ٣٪ يصبح الدين الحكومى ٦٠٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وذلك بشرط توافر معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالقيمة الاسمية قدرة ٥٪ لتصبح المعادلة كالتالى :

$$0.03 = (0.05 \times 0.6)$$

وبناء على ذلك تم اختيار النسب التي اتخذت كقيمة مرجعية وذلك بشرط أن يرتفع نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى ٥% وإذا زاد معدل النمو سوف يزيد عجز الموازنة عن نسبة ٣% لمواجهة لنسبة ٦٠%. أما إذا انخفض معدل النمو الاسمى فسوف يقل عجز الموازنة الذى يواجهه نسبة الـ ٦٠%.

أما عن الغرض من تعميم هذا المعيار هو معالجة صدمات اللاتماثل بين الدول والذى ينشأ من قرار السياسة المالية والذى يختلف من دولة لأخرى. فبافتراض أن هناك دولتين ولتكن فرنسا وإيطاليا. وتعانى إيطاليا من عجز في موازنتها يواجه هذا العجز باستدانه حكومية تتطلب طرح سندات حكومية بأسعار فائدة تعبر عن عبء لهذه السندات وعادة الدول التى يزيد فيها الدين العام تخضع لمعدلات تضخم مرتفعة. والذى ينشأ عنه انخفاض في القيمة الحقيقية لهذه السندات مع عدم قدرة عوائد هذه السندات لتعويض هذا الفرق وبناء على ذلك نشأ عدم رغبة في الاكتتاب في هذه السندات ويصبح دور الحكومة في هذه الحالة هو اضافة علاوة تعادل الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية لتقوم بتعويض المكتتبين .

وأمام ذلك وبافتراض أن الحكومة الفرنسية لم تشهد مثل هذه الأحداث ولم تطرح سندات حكومية للاكتتاب العام مما يؤدي إلى تحسن موقفها المالى .

إذن المطلوب هو توحيد معايير التقارب المالية وعدم تحمل البنك المركزى الأوروبى لآى عبء لمواجهة ظاهرة عجز الموازنة وما يستتبعها من نسبة الدين العام.

### المعايير النقدية :

#### معييار التضخم :

تنص فقرة التضخم الخاصة بمعاهدة ماسترخت أنه على الدول التى ترغب إلى الانضمام للاتحاد النقدى أن يسود فيها معدلات تضخم خلال فترة سنتين قبل فحص موقفها المالى ليس أكثر من ١,٥% كنسبة موجبة عن أفضل ثلاث دول تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة ، ويقوم هذا المعيار بتخفيف ما يسمى Inflationary bias مستخدمين الدراسات الخاصة بمنحنى فيليبس التى تعكس معدلات البطالة على المحور الأفقى ومعدلات التضخم على المحور الرأسى. وبافتراض أنه سوف يتم التحليل على دولتين مثل ألمانيا وإيطاليا حيث تتولى السلطات الألمانية تخفيض معدلات التضخم أما السلطات الإيطالية فليس لها نفس القدرة حول مواجهة معدلات التضخم مثل ألمانيا. وبافتراض ثبات معدل البطالة في كلا الدولتين والذى يعبر عنه بمحور رأسى يعادل المحور الرأسى (١) .

اذن لو تم رسم منحنيات سواء نجد أن منحنيات السواء الخاصة بإيطاليا هي أكثر انحداراً عن منحنيات السواء التي في المانيا والتي تعتبر أقل انحداراً، كما أن نقطة التوازن في إيطاليا أعلى من نقطة التوازن التي في ألمانيا .

وبالتالي تم فرض نسبة مشتركة وذلك حتى لا تستفيد إيطاليا من خفض معدلات التضخم الألمانية وإنما لابد من وجود معدلات تضخم متوازنة تقاس لكلا الدولتين لعدم فقدان المانيا بعض من مكاسبها علما أن معدلات تضخم يواجهها معدلات بطالة التي ترتبط بعلاقة عكسية حسب منحى فيلبس الذي يوضح هذه العلاقة التي تسود في الأجل القصير. وبالتالي إذا لم يتم تحديد نسب مشتركة على مستوى كل دولة سوف يتم تغير معدلات البطالة لصالح الدول التي يسود فيها معدلات تضخم مرتفع .

### معييار سعر الفائدة؛

تعتبر أسعار الفائدة طويلة الأجل عن عوائد السندات التي تصدرها الشركات لمدد زمنية طويلة وحيث أن الأتحاد الأوربي يشمل دول مختلفة تتعامل بأسعار فائدة متباينة، هذا يدفع إلى تفاوت في عوائد السندات في منطقة الأتحاد النقدي وعلى سبيل المثال توضح البيانات أن بريطانيا تتعامل بسندات عوائدها ٥٪ بينما معظم الدول الأوربية تتعامل بسندات عوائدها ٤٪.

وبافتراض ثبات أسعار الصرف والتي تؤثر في تحرك رؤوس الأموال. هناك عمليات المراجعة والتي تعبر عن قيام العناصر الاقتصادية ببيع السندات المقدمة بالعملة الأوربية (اليورو) مقابل سندات مقدمة بالأسترليني للاستفادة من فروق سعر الفائدة. وأمام هذه الظاهرة لابد من أن ترفع عوائد السندات الأوربية حتى تتعادل مع ما تحققه السندات البريطانية. وحسب القواعد الاقتصادية التي تفيد بأنه في حالة ارتفاع العائد تنخفض قيمة السندات وهذا يدفع إلى تحقيق خسائر في السندات الأوربية على حساب مكاسب في السندات البريطانية هذا إضافة إلى اختلاف في حصص توزيع رأس المال السوقى لأسواق رأس المال في كلا الدولتين (١) .

وحتى يتم ذلك وضعت معاهدة ماسترخت سقف لنطاق تذبذبات أسعار الفائدة طويلة الأجل ٢٪ لمتوسط أفضل ثلاث دول تتمتع باستقرار الأسعار أى ثلاث دول لأقل معدلات تضخم وذلك للعمل على إلغاء تفضيلات عوائد السندات والقضاء على عمليات المراجعة في إطار توقعات لمعدلات مستقرة من الأسعار التي تؤثر على أسعار الفائدة المستقبلية .

## معييار أسعار الصرف:-

يهدف هذا المعيار إلى خضوع عملة الدولة العضو بالحفاظ على قيمة عملتها وعدم خضوعها لأى انخفاض مقابل عملات الدول الأوربية الأخرى وذلك خلال عامين قبل فحص حساباتهم. وفي إطار آلية أسعار الصرف E.R.M المعمول بها في النظام النقدي الأوربي. ويستهدف هذا المعيار الغاء أى عمليات مضاربة والغاء أى تفضيلات بين عملات الدول بعضها البعض ويتم احتفاظ الدول بأسعار صرف لعملتها داخل نطاق هامش مسموح به بدون تغير خلال عامين سابقين للألتحاق .

## المبحث الثانى

### اقتصاديات ميثاق التثبيت والنمو STABILITY AND GROWTH PACT.

#### تقديم :

بدأ الاتحاد النقدي بصياغة معايير التقارب وصولاً إلى آلية تطبيق العملة الموحدة وحتى يتم تنفيذ ذلك وضع ميثاق سمي بـ Stability and growth Pact يستهدف استعراض كيفية تطبيق معايير التقارب وما هى المشاكل التى يمكن مواجهتها حتى يتم تحقيق مؤشرات الاقتصاد الكلى التى تؤدى إلى النفاذ لمنطقة اليورو. لقد تم عرض هذه الفكرة في اجتماع بأمرستردام عام ١٩٩٧ عن طريق المجلس الأوربي على أن يتم تنفيذها اعتباراً من عام ١٩٩٨ الذى يستهل بالنص التالي:-

The Introduction of the Euro Confirms the advent of a genuine culture of stability in Europe that is essential to the establishment of a stable sound and efficiently managed economic Framework (1) .

بحيث تتضمن المراحل الاقتصادية المطلوبة وكيفية متابعتها وهل يوجد مشاكل تنشأ من فصل القطاع المالى عن القطاع النقدي وما هو المدى الزمنى المطلوب لتحقيق معايير التقارب ومدى انعكاس هذه النتائج على القطاع الحقيقى بالمجتمع الأوربي .

#### الإطار المؤسسى لميثاق التثبيت والنمو :

قدم Theo Weigel وزير المالية الألمانية في ذلك الوقت بتاريخ نوفمبر ١٩٩٥ مقترح سمي مقترح weigal أسس لميثاق التثبيت والنمو التى تتناول كيفية تطبيق معايير التقارب وتم عرض هذا المقترح بتاريخ ٧ يوليو ١٩٩٧ .

(١) Jorgen Drud Hansen, European Integration , An Economic Perspective , Oxford University Press p.164.

وقد تم وضع هذه الأسس بناء على المشاكل التي تم مواجهتها وخصوصا صعوبة تطبيق المعايير المالية واختلاف الحسابات حول علاوة مخاطر السندات التي تصدرها الحكومات الأوروبية مقابل زيادة عبء الدين العام ومدى تأثير ذلك على استراتيجية البنك المركزي الأوربي .  
ونظراً لقرب المرحلة الثالثة من مراحل الاتحاد النقدي والتي فرضت أهميتها حول الموازنات القومية واقتراح كيفية معالجة عجز الموازنة وما هي اللجان المخولة بهذا الموضوع والمدى الزمني الخاص بهذا التعامل. حيث تم وضع النقاط الأساسية في ميثاق التثبيت والنمو كما يلي (١):-

(١) يتم تكوين مجلس يقوم بدراسة ومراقبة المراكز المالية للموازنات القومية. وكيفية وصولها إلى توازن اقتصادي أو تحقيق فائض من عدمه.

(٢) دراسة الحالة الاقتصادية للدول التي تخضع لظاهرة الركود الاقتصادي. والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الظاهرة مع الالتزام بالقيمة المرجعية وهي ٣٪ لأنها تعتبر Safe Position خلال مدة زمنية قدرها عام بحيث يقابل ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ ٠,٧٥٪.

(٣) فرض نسب العجز على أن يتم فرض عقوبات مقابل تحقيق عجز أعلى من القيمة المرجعية (٣٪) حسب الشروط التالية (٢):-

(أ) في السنة الأولى يتم إيداع مبلغ ومقداره ٠,٢ من الناتج المحلي الإجمالي دون دفع أى عوائد على هذا المبلغ. ويظل ذلك لمدة سنتين حتى يتم توفيق الأوضاع المالية خلال هذين العامين إضافة إلى مبلغ أخر متغير يعادل ١٠/١ من قيمة الفرق الخاص بالعجز بين سنة وأخرى بحيث لا تزيد مبالغ الجزاءات عن ٠,٥٪ من قيمة GDP للدولة.

(ب) في حالة استمرار العجز يتم مصادرة المبلغ الأول باعتباره غرامة مالية. وإذا ما تم مرور عامين يتم مصادرة مبلغ العشر إذا ما زاد العجز عن القيمة المرجعية.

(ج) لا يتم تطبيق تلك العقوبات في حالة مواجهة ظروف استثنائية مثل مواجهة الكوارث والتي تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من ٢٪ في العام الواحد. أما في الحالات الأخرى التي يتراوح فيها الانخفاض ما بين ٠,٧٥٪-٢٪ يتم تطبيق الغرامة المالية بعد تصديق وزراء مالية الاتحاد الأوربي. أما إذا كان الانخفاض ٠,٧٥٪ فأقل فيرجع للناتج المحلي الحقيقي في هذه الحالة، ولا يفرض أى غرامات وتدخل ضمن الأوضاع المستثناء بحيث يتم تعديلها في العام القادم (٣).

Cheles Wyplosy, Fiscal policy : Rules or Institutions paper prepared for the April 16 , 2002 meeting of (١) the Group of economic Analysis of the European commission. March 2002, p 6 - p 16.

Jorgen Drud Hansen, European Integration, Ibid , p186 , 187.

(٢)

Milke Artis and Frederick Nixon, The Economics of European Union, Policy and analysis , Oxford Uni- (٣) versity Press 2001 , p 329 - 339.

(٤) مشاركة اللجنة النقدية The Monetary Committee فى دراسة تقديرات الموازنة وإجراء تقييم من قبل اللجنة المالية والاقتصادية حول البرامج الموضوعية طبقاً لتخصيص بنود الموازنة سواء من جانب الإيرادات أو الانفاق.

(٥) يتم إجراء فحص دورى للمراكز المالية سنوياً بمعرفة المجلس على أن يقوم بتقديم تقريره مشفوعاً بتوصيات اللجنة النقدية . بحيث يتم تطبيق التوصيات المطروحة خلال شهرين من تطبيق برامج الموازنة . وقد تم نشر التوصيات السابقة فى وسائل النشر التالية:

(أ) العدد رقم ١٢٠٩ ، الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ أغسطس ١٩٩٧ والخاص بتعليمات الميثاق .

(ب) العدد رقم ٢٣٦ من الجريدة الرسمية بتاريخ أغسطس ١٩٩٧ والذى يتناول قرار المجلس الأوروبى الخاص بإصدار ميثاق التثبيت والنمو.

### الآراء المؤيدة والآراء المعارضة لميثاق التثبيت والنمو:

خضع هذا الميثاق لوجهات نظر متباينة منها آراء مؤيدة ترى أن هذا الميثاق حقق كلا من الشروط الضرورية والكافية فى المعايير المالية فتناول معيار الكم ممثلاً فى البيانات المجمعة لحجم الانفاق ومعدلات العجز ونسبة الدين العام، هذا إضافة إلى تطبيق معيار الكيف حيث يتناول متابعة تغير<sup>(١)</sup> الإنجازات المالية المتتابعة وذلك بهدف انتشار السياسات المالية الصحيحة فإذا ما تم استخدام معيار الكم فقط قد يعطى نتائج مضللة أما إذا ما تم اقترانه بمعيار القياس الذى يربط نسب عجز الموازنة بالنتائج المحلى الاجمالي فهذه المتابعة تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة لكافة دول منطقة اليورو .

كما أن ميثاق التثبيت والنمو لم يفرض سياسات مالية تقيديه على الدول الأعضاء والتي تؤدي إلى خفض فى معدلات الطلب الكلى وذلك أمام عدم وجود دراسات حول معدلات الإنفاق القومى من جهة وتثبيت المخرجات كجانب عرض من ناحية أخرى. وإنما فرض جزاءات عبارة عن غرامات مالية تفرض حتى يتم توفيق أوضاع الدول المخالفة .

الآراء المعارضة لميثاق التثبيت والنمو: -

أولاً: انتقادات اقتصادية عامة:-

تتمثل أهم هذه الانتقادات فى النقاط التالية:-

(١) عدم ذكورية معينه تعالج مشكلة الركود التى تصيب المجتمعات بالاضطراب الأقتصادي والتي تؤدي إلى معدلات عجز تفوق عن القيمة المرجعية (٣٪) ولاسيما فى فترات الركود المؤقت (غير المستمر) وما مدى تدخل البنك المركزى الأوروبى فى التعامل فى ظل هذه الظروف والخاص بالاقتراض وأسعار الفائدة المدبنة .

(١) Katarryne Zukrovnske, Renyo orsie, Vladimir Lavrac, Fiscal , Monetary and exchange rate, issues of the(١) eurozone enlargement p. 26 - 30 .

على أن تتم هذه الدراسة بدراسة الفترات الزمنية التي يفترض أن هذا الاضطراب الاقتصادي يكون لفترات قصيرة الأجل حتى يظهر مدى التوافق بين هذه المدد الزمنية وطرق معالجتها .

(٢) لم ينظر الميثاق إلى دراسة الجوانب المالية بشقيها عجز الموازنة والدين العام مع جانب العرض الكلي ممثلا في معدلات الناتج المحلي لاجمالي ودوائر الأنشطة الانتاجية التي تعبر عن مدد زمنية أطول من تأثير السياسات المالية (١) .

(٣) مأخذ تتعلق بفرض نسب غرامات أهمها:-

( أ ) العدد القانوني من أعضاء المجلس الذي له حق فرض غرامة حيث تم عرض رأى يفيد بفرض هذه الغرامات مباشرة يقابله رأى آخر يرى ضرورة توافق ٣/٢ اصوات المجلس والتي تمثل الأغلبية على أن تقوم الدول المعنية بعرض أسباب عجز موازنتها وحتى يتم حل هذا الأمر وبعد مداوات في المجلس تم تطبيق الرأى الأخير .

(ب) عدم توافر المرونة الكافية عند تطبيق هذه الغرامات وخصوصا في حالة خضوع أى من الدول لظاهرة الركود الاقتصادي وذلك عن طريق وضع الغرامات لكيفية الخروج من ظاهرة الركود والاطر الزمنى اللازم لذلك .

(٤) استخدام نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي يشوبه بعض من العيوب لأن الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بتحريك النشاط الاقتصادي أما الدين العام فهو مبلغ ثابت خلال فترة زمنية معينة. أى بمعنى آخر لا بد وأن نسبة الناتج المحلي ترتفع أو تنخفض أما لو تم استهلاك الدين يمكن وصوله إلى الصفر مما يؤدي إلى مقارنة خاطئة في النسبة بين كلا من الدين العام والناتج المحلي الاجمالي .

(٥) عدم توافر دراسات دقيقة حول تأثير الدين العام على الأجيال المستقبلية طبقا لفرضية ريكاردو وخصوصا إن الإنفاق العام يتناول البنية التحتية مع وجود دراسات عن الأعمار السكانية لتحديد مدى الاستفادة على مستوى الأجيال التي تستفيد من الاستثمار الحكومى مقابل خفض الدين العام .

**ثانياً: برودى وانتقاداته لميثاق التثبيت والنمو:-**

قام رومان برودى في مناظرة له عام ٢٠٠٢ مع La Mond باطلاق كلمة (٢) Stupid على ميثاق التثبيت والنمو حيث استعرض في انتقاده النقاط التالية :-

(١) خطأ تحديد القيمة المرجعية بـ ٣٪ في عجز الموازنة وربطها بـ ٦٠٪ في نسبة الدين العام حيث تبين على المستوى الواقعي أن هناك دول تعاني من عجز أعلى من النسبة المذكورة. إلا أنها تتمتع بانخفاض في حجم المديونية وذلك مثل فرنسا وألمانيا . ويوجد

Paul De Graue, Economics of monetary union, o.p.c.i.T P 217 - 220

(١)

Paul De Graue, Economics of monetary union, o.p.c.i.T P 219

(٢)

حالة عكس ذلك عجز أقل من ٣٪ وتعانى من مستويات مديونية اعلى من النسبة المذكورة بل قد تصل نسبة المديونية إلى ١٠٠٪ أو أكثر مثل بلجيكا وإيطاليا. مما يثير شكوكا في آلية الربط بين نسبة العجز الخاصة بعجز الموازنة، ٦٠٪ حجم الدين العام وكلاهما منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى .

(ب) عدم وضع النسب السابقة في ضوء التلاءمات الدورية Cyclically adjusted والتي توضح العلاقة بين تحركات الموازنة وانعكاس ذلك على الناتج المحلى الإجمالى ، وبافتراض أن دولة تعانى من ركود فلا بد من وجود عجز في الموازنة ، ويؤدى ذلك إلى تحفيز الهياكل الإنتاجية ونفس الحال يطبق على دولة تتمتع بازدهار. فقد يكون هناك توازن في الموازنة أو انخفاض في معدلات العجز إلا أن الهياكل الاقتصادية للمجتمع التى تعتبر مصدر الناتج المحلى الإجمالى تعانى من انخفاض في قيمتها المضافة. وبالتالي يصبح القياس عن طريق عجز الموازنة قياساً مضللاً .

(ج) عدم ربط عجز الموازنة بآلية نوعية الاستثمار في المجتمع وتحقيقه لمعدلات نمو مرتفع وفي ضوء اسعار فائدة منخفضة. والتي تحفز الاستثمار على أن يتم ذلك في حدود معدلات تضخم محددة مستقبلاً يقابل ذلك سياسات مالية تخفض الضرائب لتؤدى إلى زيادة الادخار . وربط ذلك مع دراسة الأعمار السكانية التى ترتبط بنسب زيادة الادخار .

### انتقادات حول عدم تطبيق (١) The golden rule (Based on thin air and falsifiable accounts)

أثير هذا الموضوع عام ١٩٩٨ حيث قام السيد / Mario Montio مسئول الأسواق الدولية بتوجيه خطاب إلى السيد / Jacques Santer في شهر اكتوبر وكان رئيس اللجنة في ذلك الوقت. ويفيد بكيفية تمويل الانفاق الجارى والانفاق الاستثمارى في دول منطقة اليورو ومدى ربط المدخلات الضريبية بالاتفاق الجارى. ومدى ربط الانفاق الاستثمارى بالاقتراض. وهل قاعدة عجز الموازنة تنطبق على كلا النوعين أم الانفاق الجارى فقط حيث من المفترض ان الانفاق الاستثمارى ينشأ عنه مضاعف الاستثمار، هذا فضلاً عن عدم وضوح تعريف الانفاق الاستثمارى في الحسابات الاقتصادية الأوروبية E.S.A European System of Economic Accounts والتي تعتبر الانفاق الاستثمارى هو الانفاق الثابت ولا يشمل أنواع الانفاق الأخرى مثل التغير في المخزون .

(١) Milke Artis and Frederick Nixon, The Economics of European Union, Policy and analysis ,third edition (١) Oxford University Press , p336.

إلا أن الواقع العملي لتطبيق نسبة عجز الموازنة يتم تطبيقه على كلا النوعين من الانفاق مما يؤدي إلى عدم حساب عوائد المشاريع الحكومية هذا فضلاً عن خطأ حساب عوائد هذه المشاريع من خلال المدى الزمني المتوسط الذي اعتبرته معاهدة ماسترخت هو الأساس في قياس النواحي المالية .

وبالتالي لا بد من التفرقة بين تأثير كل من الانفاق الجارى والانفاق الاستثمارى على الموازنة كل على حدة حتى يتم ربط الانفاق الاستثمارى بالعوائد المستقبلية التى تنشأ منه .

### خاتمة :

لم يتم اصدار أى تشريع حول ايجاد موازنة موحدة للدول الأعضاء مما يؤدي ذلك إلى صعوبة الربط بين السياستين المالية والنقدية . كما يصعب تحديد الفترات الزمنية التى يتم تدفق رؤوس الأموال وتوجهها إلى أى نوع من الانفاق سواء أكان جارى أو استثمارى وعمّا إذا كان الانفاق الاستثمارى مباشراً أو غير مباشر . وربط ذلك مع هيكل أجل الأستحقاق لأسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل والسياسات الضريبية التى تهدف إلى حفز الاستثمار مثل تخفيض الضرائب وكافة هذه العوامل تجعل من الانتقادات السابقة مجازاً نظرياً . أم من ناحية التطبيق العملى فيصعب أن تنفذ هذه التوصيات الصادرة من الانتقادات السابقة .

## المبحث الثالث

### دراسة تطبيقية لمعايير التقارب على الدول النافذة لمنطقة اليورو

#### تمهيد :

وضعت قواعد ماسترخت لتشكيل الإتحاد النقدي في إطار من اللاتماثل الاقتصادي بين الدول النافذة . علماً أن هناك سياسة نقدية موحدة لمنطقة اليورو وظلت السياسة المالية تتم تخطيطها على المستوى القومى .

وكما سبق الذكر انضم للإتحاد الأوربي سبعة وعشرون دولة ليست كلها ضمن الإتحاد النقدي وإنما اقتصرت دول الإتحاد النقدي على ست عشر دولة . وهذا يرجع إلى تباين المواقف والأنشطة الاقتصادية داخل هذه الدول ومدى خضوع دول الإتحاد إلى آليات السوق التى تتمتع بالمرونة الكافية وتقبل أى تعديلات خارجية وذلك مع مراعاة السياسات المالية القومية التى قد ترتبط أولاً بالسياسات الخاصة بدول الإتحاد النقدي وسياسات البنك المركزى الموحد .

لقد قامت السياسات المالية على لامركزية التنفيذ في إطار مجموعة من القواعد المشتركة إلا أن الأهداف السياسية تختلف طبقاً لأغراض تمثل الشعب في البرلمانات الأوروبية والتي تملئ رغباتها على الاقتصاد المحلي .

يأتى ذلك مترامناً مع تغيرات الاقتصاد العالمى المفاجئة مثل قفزات أسعار البترول التى تمت عام ٢٠٠٠ والتي خلقت ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية. باعتبار أن دول الاتحاد الأوروبى مستوردة لهذه السلعة مما يدفع بخلق سياسات مالية تساعد على تخفيف العجز في الموازنات القومية .

من المعلوم أن هناك تباين في الدخول ومستويات الأسعار بين دول منطقة اليورو فهناك دول تتميز بانخفاض الدخول مثل اليونان مقابل دول أخرى تتمتع بارتفاع في نسبة الدخول مثل ألمانيا خاصة بعد توحيد شطريها، كما أن هناك تفاوت في معدلات التضخم الذى يؤدي إلى الوقوف على المؤشرات الاقتصادية الاسمية والحقيقية هذا إضافة إلى بعض من الجوانب المؤسسية التى وضعت عام ٢٠٠٣ والتي ناقشت عدد الأصوات في مجلس إدارة البنك المركزى الأوروبى وكيفية التعامل بين مجلس الإدارة والمجلس الاستشارى. وإيجاد تنسيق بين سياسات البنك المركزى الأوروبى باعتباره Center والبنوك المركزية الأخرى باعتبارها Periphery (١) .

لقد تم الغاء التعامل بقاعدة one- to one وبدأ النظر إلى المستقبل الاقتصادى على المستوى الكلى وذلك في إطار من الشفافية تحتوى على عرض للإنجازات الخاصة بالاتحاد النقدي في كل من هيئة الـ Euro stat وكذلك هيئة E.u.s Statistical organization والتي يتم عن طريقهم عرض كافة التقارير النقدية التى تهتم بأهداف تثبيت مستوى السعر وتوحيد أسعار الصرف وتقارب أسعار الفائدة طويلة الأجل والتقارير المالية التى تهتم بانخفاض عجز الموازنة والحد من نسبة الدين العام .

### موقف دول أوروبا الغربية وأوروبا المركزية من معايير التقارب:

من أوائل الدول النافذة إلى الاتحاد النقدي هى دول أوروبا الغربية حيث قررت اللجنة الخاصة بدراسة معايير التقارب قبول نفاذ الدول التالية (٢) :

النمسا- بلجيكا- فنلده- فرنسا- ألمانيا- إيرلنده- إيطاليا- لوكسمبرج- هولنده- البرتغال- أسبانيا .

Jorgen Drud Hansen, European Integration o.p.c.i.t 169, 170.

(١)

Jorgen Drud Hansen, European Integration An Economic perspectiv o.p.c.i.t p177 , 178.

(٢)

وتم ذلك مقابل تقييم للأداء الاقتصادي الذي تم حتى نهاية عام ١٩٩٧ باعتبارها سنة اساس حسب التقرير المقدم بتاريخ مايو ١٩٩٨ وذلك كالتالي :

قائمة رقم (٢)

أداء الدول الأعضاء لتطبيق معايير التقارب الخاص بمعاهدة ماسترخت

الدول	المعيار	المشاركة في آلية سعر الصرف	معدل التضخم	سعر الفائدة طويلة الأجل	عجز الموازنة إلى GDP %	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي
بلجيكا	✓	✓	١,٤	٥,٧	٢,١	١٢٢
الدنمرك	✓	✓	١,٩	٦,٢	٠,٧-	٦٥
المانيا	✓	✓	١,٤	٥,٦	٢,٧	٦١
اليونان	✓	✓	٥,٢	٩,٨	٤,٠	١٠٩
اسبانيا	✓	✓	١,٨	٦,٣	٢,٦	٦٩
فرنسا	✓	✓	١,٢	٥,٥	٣,٠	٥٨
ايرلنده	✓	✓	١,٢	٦,٢	٠,٩-	٦٦
ايطاليا	✓	✓	١,٨	٦,٧	٢,٧	١٢٢
لوكسمبرج	منذ نوفمبر ١٩٩٦	✓	١,٤	٥,٦	١,٧-	٧
هولنده	✓	✓	١,٨	٥,٥	١,٤	٧٢
النمسا	✓	✓	١,١	٥,٦	٢,٥	٦٦
البرتغال	✓	✓	١,٨	٦,٢	٢,٥	٦٢
فنلنده	منذ اكتوبر ١٩٩٦	✓	١,٣	٥,٩	٠,٩	٥٦
السويد	لم تلتحق	✓	١,٩	٦,٥	٠,٨	٧٧
المملكة المتحدة	لم تلتحق	✓	١,٨	٧	١,٩	٥٣
القيم المرجعية	-	-	٢,٧	٧,٨	٣,٠	٦٠

المصدر:

١- E.u Commission 1998 Table 1:1. عجز الموازنة GDP تشير علامة (-) إلى الفائض المحقق في موازنة هذه الدول

وباستعراض ما تم نشره من قبل اللجنة الخاصة بالدول النافذة إلى الإتحاد النقدي يتضح ما يلي :

(١) تقدمت خمسة عشر دولة تم قبول إحدى عشر منها وذلك لاستبعاد المملكة المتحدة البريطانية والدنمرك لعدم رغبتهم في الانضمام، أما اليونان تم استبعادها مؤقتاً إلا أنها الحقت بتاريخ ١ يناير عام ٢٠٠١، أما السويد فرغم تحقيقها لمعايير التقارب إلا أنها لم تستكمل إجراءات آلية معيار التقارب الخاص بأسعار الصرف.

(٢) تقييد بيانات معدلات التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل بالتقارب على مستوى كافة الدول الأوروبية.

(٣) شهدت المعايير المالية (عجز الموازنة - الدين العام) منسويين إلى الناتج المحلى الأجمالى تباينا ملحوظاً بين الدول الأوروبية. وكان ذلك بسبب تباين معدلات النمو الأقتصادي. واختلاف أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وخضوع بعض الدول الأخرى لظاهرة الركود. ومقابل ذلك قامت بعض الدول بمعالجة ذلك ودول أخرى تم تطبيق الغرامات المالية عليها لعدم القدرة على توفير أوضاعها خلال المدد الزمنية المحددة لها.

(٤) توجد دول مستوفاه لمعايير التقارب مثل فرنسا- فنلنده- لوكسمبرج. وتم قبول الدول الثمانية الأخرى وذلك بعد استعراض موقفهم الأقتصادي والتعهد بتطبيق معايير التقارب خلال رؤية مستقبلية تتميز بالمرونة وخلال مدة زمنية قصيرة. وعلى سبيل المثال إيطاليا وبلجيكا وأسبانيا والتي ترتفع فيها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى وحيث قامت هذه الدول الثلاث بإتباع سياسات مالية قادت إلى الرجوع إلى القيم المرجعية.

### رؤية مالية للدول النافذة (١) :

لو اعتبرنا عام ١٩٩٧ هي سنة أساس يمكن مقارنة هذا العام بالأعوام التي تلت بعد ذلك. وبالمقارنة تبين أن هناك إصلاح مالى تم تطبيقه وأدى ذلك إلى اصلاح مراكز الموازنات المالية وذلك بعد تطبيق استراتيجيات مالية للدول النافذة وذلك كالتالى :

### استراتيجية تعتمد على تخفيض الانفاق :

وتعتمد هذه الاستراتيجية على القيام بتخفيض بنود الانفاق وذلك ما قامت به كل من النمسا- فنلنده- ايرلنده- هولنده- أسبانيا ومقابل هذه الاستراتيجية أظهرت النتائج العجز الذى توضحه القائمة التالية:

### قائمة رقم (٣)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الاجمالى % في الدول التى اتبعت سياسة تخفيض الانفاق

الأعوام	الدول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
النمسا	٢,٤-	٢-	١,٥-	٠,١	٠,٦-	١,١-	٠,٤-	
فنلنده	١,٣	٢,٣	٦,٧	٥,١	٤,٧	٣,٣	٣	
ايرلنده	٢,١	٢	٢,٤	١,٢	٠,٣-	٠,٦-	٠,٩-	
هولنده	٠,٨-	٠,٥	١,٣	٠,٢	١,١-	١,٦-	٢,٤-	
اسبانيا	٢,٥-	١,١-	٠,٤-	صفر	٠,١-	٠,٤-	٠,١-	

ملحوظة : تم استبعاد الإيرادات الخاصة بـ U.M.T. S

مصدر الجدول

1- European Commission (2000,2001,2002,2003).

وتفيد هذه القائمة أن هناك تحسن تم في المراكز المالية بلغ ذروته عام ٢٠٠١ وإن كان سجل بعد ذلك نسب عجز معينة ويرجع ذلك إلى خضوع هذه الدول لظواهر الركود الاقتصادي إلا أنه كانت قيمة العجز داخل القيمة المرجعية لعجز الموازنات (٣٪).

### استراتيجية تعتمد على تخفيض الإيرادات Revenue based retrenchment strategies

تعتمد هذه الاستراتيجية على تخفيض المعدلات الضريبية المفروضة سواء تم فرضها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر والقيام بإجراءات تدفع لتخفيض الإيرادات بدلاً من تخفيض الإنفاق. ويجب أن تدرس هذه الاستراتيجية مراعين فيها المدى الطويل وهل يمكن تعويض تخفيض الإيرادات ببدائل أخرى وخصوصاً بعد اتباع السياسات الاقتصادية الحرة والتي من شأنها تدفع بتدفقات رؤوس الأموال مما يؤدي إلى زيادة العوائد التي تنشأ من هذه التدفقات لكل من القطاع العائلي نتيجة لتشغيل عنصر العمالة وقطاع رجال الأعمال الذي ينشأ من عوائد الاستثمار.

والقائمة التالية توضح نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في ضوء هذه الاستراتيجية.

#### قائمة رقم (٤)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لاستراتيجية نقص الإيرادات

الأعوام	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الدول							
بلجيكا	١,١-	٠,٩-	صفر	٠,٢	٠,١	٠,٢-	٠,١-
اليونان	٢,٥-	١,٨-	٠,٨-	٠,٤-	١,٢-	١,١-	١-
البرتغال	٢,١-	٢-	١,٧-	٤,٢-	٢,٧-	٣,٥-	٣,٢-

تم استبعاد إيرادات U.M.T.S

مصدر الجدول:

- European commission (2000,2001; 2002,2003).
- Economic outlook (for Greece in (1998-2000) period.

## استراتيجية تجمع بين تخفيض الإيرادات وتخفيض الإنفاق Mixed Consolidation Strategies

وتعتمد هذه الاستراتيجية على تخفيض الإيرادات جنباً إلى جنب مع تخفيض الإنفاق القومي وذلك بعد تحديد حجم العجز والقائمة التالية توضح موقف دول الاتحاد النقدي حول هذا الموضوع .

### قائمة رقم (٥)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي % في دول استراتيجية المزج

الأعوام	الدول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
فرنسا	٢,٧-	١,٨-	١,٤-	١,٥-	٣,١-	٣,٧-	٣,٥-	
المانيا	١,٨-	١,١-	١-	٢,٧-	٣,٦-	٣,٤-	٢,٩-	
إيطاليا	٢,٨-	١,٩-	١,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٣-	٣,١-	

تم استبعاد إيرادات U.M.T.S.

مصدر الجدول : European commission (2000,2001, 2002, 2003).

وبالنظر إلى القائمة السابقة نجد أن هذه الدول تعتبر من الدول التي تمثل أكبر الدول الاقتصادية في منطقة اليورو وبالتالي تؤثر في السوق الأوروبية ككل، أما عن نسبة عجز الموازنة فنجد أنها حققت عجزاً واتجه هذا العجز إلى الزيادة في بعض السنين .

### دول أوروبا الشرقية وموقفها من قبولها بالاتحاد النقدي حسب معايير التقارب :

في إطار اختلاف الأنظمة الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية التي كانت تخضع لنظم التخطيط المركزي عن اقتصاديات أوروبا المركزية والغربية والتي كانت أساساً تخضع لنظام اقتصاد السوق .

تم تقدم عدد من الدول الاشتراكية للالتحاق بالاتحاد النقدي والتي تشهد بيئة اقتصادية أكثر تشدداً من دول أوروبا المركزية والغربية. مما ينعكس على قياسات النتائج التي تخضع لها طبقاً لتطبيق معايير التقارب وفحص اللجان المختصة التابعة للجنة الأوروبية التي بيدها قرار الموافقة على النفاذ وذلك بعد ما لاقت برامج الإصلاح الاقتصادي فشلها في رومانيا .

ففي مايو ٢٠٠٤ قامت كل من بولنده، التشيك، سلوفاكيا، هنغاريا، سلوفينيا بالاتحاق بالاتحاد الأوروبي وتقدمت بالالتحاق بالاتحاد النقدي والذي قبل سلوفانيا فقط

بعد خضوعها لما يسمى بعمليات التحول الاقتصادي لتنشأ بيئة أكثر ثلاثية مع سياسات التكيف الهيكلي أو بموجب ذلك تشمل دراسات النفاذ النقاط التالية:

(١) قياس درجة الانفتاح الاقتصادي والتي تقاس بنسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يطلق عليها معدل دوران التجارة.

(٢) عبء الدين العام سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي.

(٣) علاوة مخاطر انخفاض قيمة العملة المحلية المستخدمة. ومدى تأثير ذلك على إعادة تخصيص البورتلغيو مقابل التدفقات الأجنبية المباشرة سواء على شكل استثمار اجنبي مباشر نشأ بناء على قواعد الخصخصة أو استثمار اجنبي غير مباشر.

(٤) مدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في ضوء قواعد التحول الاقتصادي. وأثر ذلك على القطاع التعاوني بالبلاد.

(٥) دراسة هياكل أسعار الفائدة أمام قيمة العملة المحلية. ومدى تأثر ذلك بمعدلات التضخم السائدة وما مدى اتباع سياسة التعقيم في تخفيض حفظ مستويات اسعار الصرف موضحين مركز ميزان المدفوعات الاقتصادي. والأجال الزمنية الخاصة بتطبيق ذلك.

(٦) مدى القدرة التنافسية للإنتاج في هذه الدول الشرقية. وقياس مدى رفع الكفاءة الإنتاجية باستخدام التكنولوجيا المستوردة من الدول الأوروبية الأخرى واستثمار التدفقات الأجنبية.

(٧) إيضاح تأثير الإعداد لسعر صرف موحد على السلع التجارية والسلع غير التجارية حيث أن السلع التجارية تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد والتصدير والسلع غير التجارية شهدت ارتفاعاً في الأسعار بناء على زيادة تكلفة مكونات هذه السلع والتي قد يكون سعر الصرف أحد الأسباب في ذلك.

وتمت الدراسات السابقة في اطار تعديل التشريعات القائمة وذلك بفضل انضمامهم للاتحاد الأوربي حيث قامت هذه التشريعات بتطبيق اقتصاد السوق مراعين في ذلك الفترة الانتقالية الخاصة بالتحول بعد تحرير سوق الائتمان المحلي وتحرير الأسعار. ونجحت في ذلك هنغاريا وبولنדה لما تتمتع به من سلطات لامركزية اضافة إلى العوامل السياسية التي أدت إلى تقسيم جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

وقد واجهت هذه الدول صعاب تتعلق بعدم فرض إعانات على الأنشطة التي كانت يقدم لها إعانات وهذا أدى إلى صعوبة في تحرير الأسعار السلعية لإلغاء السياسات الحمائية مما أدى إلى خضوع هذه الدول لمعدلات تضخم مرتفعة في المراحل الأولى

وخصوصاً اعتماد هذه الدول على قطاع الصناعات الثقيلة كوسيلة للتنمية بخلاف الخدمات التي تعتمد عليها الدول الأوروبية الأخرى. هذا إضافة إلى الصعاب المتعلقة بالتجارة الخارجية وذلك لخضوع الدول نفسها لتعليمات مشابهة إذا ما تمت تجارة بينية بين بعضها البعض، أما إذا كانت التجارة تتناول دول أخرى. تتميز هذه الدول الأخرى بأنها أكثر تقدماً مما يؤدي إلى عدم التناسب في التعامل معها في قطاع التجارة الخارجية .

**وفيما يلي بيان بالنتائج التطبيقية الخاصة بنفاذ هذه الدول:**

### **أولاً : المعايير النقدية - معيار سعر الصرف :**

قامت هذه الدول بتغيير نظام سعر الصرف المحدد بطريقة ادارية إلى خضوعه لنظام سعر الصرف الحر حيث بدأت بولنده اعتباراً من عام ١٩٩٠ بربط عملتها الـ (Zaloty) بالدولار وتبعت التشيك نفس المنهج حيث ربطت عملتها (Koruna) بالدولار الأمريكي وكذلك السلوفاك أما هنغاريا فربطت عملتها بالـ (Dom) وهو الدوتش مارك الألماني .

لتبع ذلك الحاقهم بالآلية E.R.M على أن يتم مراعاة معدلات التضخم مع الحاقهم بـ E.R.M.I لارتباط تغير سعر الصرف مع معدلات التضخم من الناحية العملية بدلا من ارتباط التضخم بمعدلات عرض النقود (١) .

قامت سلوفانيا بربط عملها (Talor) بالـ (Dom) وباستخدام أسعار الشراء التعادلية Purchasing Parity Power P.P.P مما مكن البنك المركزي السلوفيني تطبيق سعر الصرف الموعوم الحر وشهدت الفترة من ٩٢-١٩٩٥ تحسناً في عملتها المحلية .

وأثبتت نتائج الخضوع لـ E.R.M.I ارتفاع نطاق تذبذب عملة جمهورية التشيك حيث كانت تتراوح  $\pm ٧,٥\%$  في عام ١٩٩٧ وذلك تزامناً مع خضوع عملتها لأسعار الصرف المرنة التي تسببت في هبوط قيمة عملتها المحلية إلا أن الآلية الخاصة بالحكومة التشيكية احتفظت بحقها في التدخل وذلك لتأثرها بأزمة الآسيان التي أسفرت عن وجود عجز في الميزان التجاري مما دفع الحكومة التشيكية لارتفاع أسعار الفائدة بحيث لم يكن في مقدورها تحقيق معيار أسعار الفائدة الخاصة بمعاهدة ماسترخت .

أما عن السلوفاك فشاهدت نطاق تذبذب  $\pm ٧\%$  وذلك بناء على تخفيض قيمة عملتها وكان ذلك ناشئاً بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان من أهم الدول في سوق التبادل الأجنبي السلوفاكي إضافة إلى سياسات التعويم الحر. الذي اتبعها البنك المركزي السلوفاكي بالرغم من احتفاظ الحكومة بحقها في التدخل .

(١) Fabrizio Lacone, Renzo orsi, Exchange rate regimes and monetary policy, strategies for accession countries. Paper prepared as part of the Ezonaplus programme p. 1-15

أما بخصوص بولنده فقامت في مراحلها الأولى بإجراء تعقيم لأرصدة التدفقات الواردة وتغيرها من تقلب أسعار الصرف في كل من بولنده وهنغاريا من  $\pm 7\%$  عام ١٩٩٥ إلى  $\pm 15\%$  في عام ٢٠٠٢<sup>(١)</sup> وذلك مقابل تخفيض في الـ (Zoloty) البولندي هذا مع قيام البنك المركزي بإتباع نظام التعويم الحر في عام ٢٠٠٠ حيث تم التعويم بشكل حر أى بدون تدخل من البنك الأهلئ البولندي وهذا ما يطلق عليه التعويم النظيف. أما هنغاريا فأوضحت عن خضوعها لبرامج التصحيح المالى والذى أدى إلى تخفيض في قيمة عملتها عام ٢٠٠٣ ودفعت ذلك الحكومة المجرية إلى اتباع سياسات مالية توسعية أدت إلى عجز في الموازنة العامة المجرية هذا إضافة إلى عجز الميزان الجارى المجرى .

وقد قامت الحكومة الهنغارية بفرض رقابة على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك في بداية عمليات الإصلاح أى من اعوام ١٩٩٥

### معيار التضخم :

لم تنجح الدول الأوربية الشرقية في تخفيض معدلات التضخم سوى سلوفنيا حيث تفيد الاحصاءات ان معدل التضخم لسلوفنيا في عام ١٩٩٥ بلغ  $2,5\%$  بينما كان متوسط معدلات التضخم في الدول الأخرى يتراوح ما بين  $7,2\% - 35,7\%$  إلا أن هذه الدول وضعت خطة تستهدف إلى تخفيض معدلات التضخم وحسب ما تظهره القائمة التالية<sup>(٢)</sup> :

### قائمة رقم (٦)

#### معدلات التضخم في جمهورية التشيك وهنغاريا وبولنده

بولنده		هنغاريا		التشيك		البيان الأعوام
المعدل الحقيقى	المعدل المستهدف	المعدل الحقيقى	المعدل المستهدف	المعدل الحقيقى	المعدل المستهدف	
	-	-	-	٨,٢%	٦,٥-٥,٥%	١٩٩٧-٩٦
	٩,٣٢%	-	-	٢%	٥-٤%	١٩٩٩
	٨,٣١%	-	-	٣,٨٥%	٥,٥-٣,٥%	٢٠٠٠
	٣,٥٧%	٦,٦٣%	٨-٦%	٤,١١%	٤-٢%	٢٠٠١
	٠,٧٢%	٤,٨	٣,٥- ٥,٥%	٠,٥٤%	٢,٧٥- ٤,٧٥%	٢٠٠٢

Fabrizio Lacone, Renzo orsi, Exchange rate regimes and monetary policy, Ibid p. 11

(١)

Massimiliano Marzo, inflation Targeting and monetary policy, paper prepared for the E-Zone pro-ject 2003 p.11

(٢)

حيث اتبعت جمهورية التشيك السياسات النقدية التقيدية وتظهر القائمة السابقة نجاح البنك الأهلى التشيكي إلى تخفيض معدلات التضخم واعتباراً من عام ١٩٩٨ بدأت بولنده باستهداف معدلات التضخم ، هذا إضافة إلى نجاح هنغاريا لتحقيق نفس الهدف وإن كان يأخذ ارتفاع في معدلاته عن المعدلات الأخرى .

### أسعار الفائدة :

لم تظهر الدراسات خضوع أسعار الفائدة طويلة الأجل لمعيار التقارب وذلك لتأثير أسعار الفائدة على المخرجات فهي مرتبطة في هنغاريا و اقل ارتباطاً في التشيك مما يعنى عدم القدرة على الربط بين أسعار الفائدة طويلة الأجل طبقاً لمعايير التقارب الخاصة بالاتحاد النقدي والنشاط الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية المذكورة .

### ثانياً: المعايير المالية

توضح القائمة التالية موقف دول أوروبا الشرقية الراغبة إلى الانضمام للاتحاد النقدي من عجز الموازنة وكالتالى (١) :

قائمة رقم (٧)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى في دول أوروبا الشرقية

		الأعوام				
		١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	٢٠٠١
التشيك	٢,٧-	٤,٥-	٣,٢-	٣,٣-	٥,٥-	
هنغاريا	٦,٨-	٨-	٥,٣-	٣-	٤,١-	
بولنده	٤,٣-	٢,٣-	١,٥-	١,٨-	٣,٩-	
سلوفاكيا	٥,٧-	٤,٧-	٦,٤-	١٢,٨	٥,٦-	
سلوفينيا	١,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٢-	٢,٥-	

المصدر : European commission, regular reports 2002

وتظهر القائمة السابقة أن كل من التشيك، هنغاريا، بولنده، سلوفاكيا حققت أعلى نسب عجز في أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٠ لارتفاع الإنفاق القومى خصوصا مبالغ المزايا الاجتماعية التى تتناول نسب المعاشات والضمانات الاجتماعية إضافة إلى تحمل الدولة بتكلفة إعادة هيكلة النظام المصرفى ، إلا أن سلوفينيا قاربت معيار نسبة العجز في الموازنة .

أما عن نسبة الدين العام فتشير البيانات الاحصائية أن نسبة الدول السابقة أقل من القيمة المرجعية وهى ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

Katarzyna Zukrowska, Dominik Sobczak Fiscal policy and the Euro adoption. Ibid p18

(١)

## تطبيق معايير التقارب على دول البلطيق:

من المعلوم أن دول البلطيق الثلاثة استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا كانت تتبع الأتحاد السوفيتي وتم استقلالها بعد انهيار الأتحاد السوفيتي .

وبعد قبولهم في الأتحاد الأوربي عام ٢٠٠٤ تم تقديم ما يفيد إلحاقهم بالأتحاد النقدي وخضعت هذه الدول لنفس الدراسات السابقة وإن كان حالتها يختلف من حيث حجم اقتصاديتها وعدد سكانها مما أدى إلى سهولة تطبيق سياسات التكيف الهيكلية لهذه الدول، وأفادت الدراسات بالنتائج التالية (١) :

### أولاً: المعايير النقدية :

بدأت هذه الدول في تحديد سعر الصرف بطريقة إدارية حيث قامت استونيا بربط عملتها الكورونوا الدتش مارك منذ عام ١٩٩٢ ( At the rate of 8 Eek for 1 Dom ) وعند خضوعها لسياسات التكيف الهيكلية تأثرت بالتدفقات الأجنبية على الأقتصاد الأستوني ألا أنها شاهدت تحسناً في سعر الصرف بعد ذلك ، وفي عام ١٩٩٩ قامت استونيا بربط عملتها باليورو 15,6466 Eek for each Euro .

أما ليتوانيا فربطت عملتها بالدولار الأمريكي بداية من عام ١٩٩٤ ، 4 lita for u.s ، Dollar وشهدت في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ تحسناً في سعر الصرف ، وفي عام ٢٠٠٢ ربطت ليتوانيا عملتها باليورو كالتالي : 3.4258 lita for 1 Euro .

أما عن لاتفيا فقامت بربط عملتها بحقوق السحب الخاصة كالتالي: 0.7997 LVL for 1 SDR ، واتبعت سياسة سعر الصرف المرن ، وفي عام ١٩٩٩ أعلن محافظ بنك لاتفيا المركزي بإتباع عمليات السوق المفتوح للحفاظ على قيمة العملة المستخدمة .

ولم تتعرض دول البلطيق لتذبذبات شديدة مثل تذبذبات دول أوروبا الشرقية إلا أنها لاقت موجات من المضاربة أدت في النهاية إلى تثبيت أسعار العملة .

أما عن معيار التضخم فقامت هذه الدول بإجراءات تؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم الذي بلغ متوسطه ٥٪ في الأعوام ١٩٩٧ - ١٩٩٩ .

### معايير التقارب المالية في دول البلطيق:

تشير القائمة التالية إلى الموقف المالي الخاص بدول البلطيق قبل انضمامها للاتحاد الأوربي .

## قائمة رقم (٨)

نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى في دول البلطيق

الأعوام	الدول	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
استونيا	٢,٠	٠,٤	٤-	٠,٤-	٠,٢	
لاتفيا	١,٨	٠,٧-	٥,٣-	٢,٧-	١,٦-	
ليتوانيا	١,١-	٣,١-	٥,٦-	٢,٧-	١,٩-	

المصدر : European commission, regular reports 2002

## وتشير القائمة السابقة إلى النتائج التالية:

- (١) لم يسجل استونيا نسبة عجز مرتفعة عند انضمامها للاتحاد النقدى .
- (٢) اشتدت نسب العجز في عام ١٩٩٩ ويرجع ذلك إلى سابق ارتباطها بالاتحاد السوفيتى مع خضوع سياسات تمويل انفاقها إلى أغراض سياسية تتعلق بسياسات الانفاق الاجتماعى مما أدى إلى وجود رقابة نحو تحقيق عجز لهذه الولايات .
- (٣) لم ترتبط هذه النسب السابقة بزيادة في نسب الدين العام حيث لم تشهد معدلات مرتفعة تتطلب استدانة الحكومة من قبل المؤسسات النقدية والمالية .

## المبحث الرابع

## التحفظات الاقتصادية الخاصة بمعايير التقارب

## وبنود معاهدة ماسترخت

## تقديم:

بعد استعراض الجوانب الاقتصادية لمعايير التقارب. تم ظهور كثير من النقاش حول قصور هذه المعايير في تكوين التكامل الاقتصادى لدول الاتحاد النقدى سواء على مستوى القيادات الخاصة بهذه الدول أو على مستوى الأدبيات الاقتصادية. وذلك طبقا لعدة نقاط أهمها مركزية السياسة النقدية ولا مركزية السياسات المالية. والأهداف التى وضعها ميثاق التثبيت والنمو. التى قد تتعارض مع تحفيز معدلات التنمية الاقتصادية والأجل الزمنية التى يتم فيها معالجة التذبذبات المتوقعة في مؤشرات الاقتصاد الكلى والتى قد تتفق أو لا تتفق مع الطموحات السياسية للأعضاء المنتخبين سواء على رأس الدولة أو في برلمان الدولة .

هذه النقاط السابقة فرضت نفسها على الأدبيات الاقتصادية فمنها مؤيد ومنها معارض وكان لذلك الأثر في وضع مبحث مستقل حول جوانب القصور الاقتصادية في هذه الاتفاقية سواء جاءت على مستوى معاهدة ماسترخت أو ميثاق التثبيت والنمو .

### التحفظ الأول :

#### عدم تناول أثر بلاسا - سامو يلصون The Balassa- Samuelson effect

قامت دراسة بلاسا- سامو يلصون على الربط بين معدلات التضخم وتثبيت أسعار الصرف فهناك عوامل تؤثر في تخفيض معدلات التضخم تختلف عن العوامل التي تحقق ثبات لأسعار الصرف ففي ظل السماح بالتدفقات النقدية الصادرة والواردة والتي تؤدي إلى الزيادة في حجم السيولة يرفع ذلك من معدلات التضخم في إطار إتباع سياسات التحرر المالي .

كما تؤثر التفرقة بين السلع التجارية Traded goods والسلع غير التجارية Non traded goods في العلاقة السابقة، فالسلع التجارية تتسم بالتعامل الدولي، أما السلع غير التجارية فتتسم بالتعامل المحلي فقط ، فكلما زاد الإنتاج من هذه السلع زادت القابلية للتصدير ويؤدي ذلك إلى تحسن في سعر الصرف أما إذا تم انخفاض إنتاج هذه السلع وجاء لحساب السلع المحلية فيرتبط ذلك بانخفاض في قيمة العملة المحلية وذلك لانخفاض حصة التصدير .

هذا من ناحية ، من ناحية أخرى كان يفترض أن ترتبط معايير ماسترخت هذا التقسيم بمعدلات التضخم المشاهدة فالسلع التجارية تخضع لمعدلات تضخم دولية، أما السلع غير التجارية فتخضع لمعدلات تضخم محلية تنشأ من ظاهرة تضخم التكاليف الذي ينشأ من ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج والذي ينشأ عنه تضخم نتيجة لزيادة الطلب demand pull نتيجة زيادة الإنفاق الكلي ومحدودية العرض .

وقد برزت هذه الدراسة عند تطبيق معايير ماسترخت على دول أوروبا الشرقية (١) والتي شاهدت انخفاض في نسب النمو عن مثيلاتها في أوروبا المركزية وأوروبا الغربية ولم يتم إجراء أي دراسة حول تأثير أثر بلاسا - سامو يلصون وكيفية معالجة الترابط لتحقيق الهدف الخاص بمعايير ماسترخت .

كما أضافت دراسات بلاسا لنسب التكاليف الخاصة برأس المال مقارنا بالعمالة إضافة إلى تأثير تكاليف التكنولوجيا على المخرجات خاصة إذا ما كانت تكاليف تكنولوجيا مستوردة .

Fabrizio Lacone, Renzo orsi, Exchange rate regimes and monetary policy, opc.IT p. 24

(١)

## التحفظ الثاني :

### عدم تقدير الـ Free rider فى حسابات معايير التقارب :

تولد كل من السلع العامة Externalities ، الـ Public goods ما يسمى بالـ Free rider (١) ، لم تتعرض معايير تقارب ماسترخت إلى تحديد منافع وتكاليف كل من الـ Externalities ، Public goods وذلك بافتراض أن الحكومات تملك السيادة داخل حدودها القومية إلا أن الواقع العملى يفيد أن هناك منافع تنشأ من استخدام السلع العامة في دول الاتحاد النقدي لارتباط أعمال السوق الأوروبية المشتركة بالقطاع الحكومى في هذه الدول .

وإذا ما تم التعرض إلى Free rider فنجد أن اختلاف المصالح المشتركة يخلق مشكلة حول استخدام هذه المنافع مما كان ينبغى وضع هيئة مركزية توضح السياسات التى ترتبط بالمنافع العامة وذلك بغرض توحيد الدوافع القومية إلى اتجاه عام يقاس فيه منافع وتكاليف الـ Free rider بين هذه الدول بعضها البعض .

## التحفظ الثالث:

### عدم توحيد سياسات المالية العامة بين دول الاتحاد النقدي .

لدراسة هذا الموضوع يتم طرح السؤال التالى . هل تحقق معايير ماسترخت الوحدة المالية . نجد أن الإجابة بالنفى وذلك من خلال الاستعراض التالى :

يتم إعداد الموازنات سواء من ناحية خطتها أو تنفيذها أو متابعة تنفيذها على المستوى القومى . ويفرض على مراحلها الثلاثة المذكورة المؤشرات الماكرواقتصادية القومية والتى تتمثل في جانب العرض الذى يتعلق بالمرجات وجانب الطلب ممثلا في الإنفاق القومى والألية التى تستخدم في سياسة التثبيت المالى .

وينشأ عن ذلك مواجهة الدول الأوروبية لصددمات يتم التفرقة فيها بين الصدمات الصغيرة والصدمات الكبيرة ويتم معالجة الصدمة الصغيرة بما يسمى بألية التثبيت في الدول التى تعد هذه الموازنة، أما المشكلة في الصدمة الكبيرة فلا يصلح فيها ما يسمى Stabi-lizer حيث يتم تنفيذ الموازنة بطريقة Discretionary ويفترض بغرض اتباع سياسة مالية موحدة أن توفر معايير ماسترخت ما يسمى Automatic Pilot (٢) التى تعد تقديرات تعالج التقلبات الدورية العادية .

(١) David Mortimant, Philippe De Dender, Etienne Billette de villemaur, an incomplete contract perspective on public good provision, September 2, 2003, A paper concerned with public goods p13.

(٢) Mike Artis and Frederick Nixon, the economics of the European union, policy and analysis o.p.c.IT . p 324.

أما عن التقلبات غير الدورية وغير العادية مثل خضوع الدولة لظاهرة الركود فلم تتطرق معاهدة ماسترخت لعلاج مثل هذه الحالات والتي من شأنها تقوم على دراسة اللايقين وما هي المدد الزمنية المتعلقة بعلاج مثل هذه الحالات. ويتم ذلك في إطار افتراضات معينة مثل تحول جزء من جانب الطلب الكلي من دولة لأخرى، وتعاقب التشريعات المالية المختلفة في دول الإتحاد النقدي، وربط السياسات التقيدية النقدية بالسياسات المالية التقيدية وكذلك السياسات التوسعية النقدية بالسياسات المالية التوسعية.

فبافتراض أن هناك استفادة بين الإتحاد النقدي تؤدي إلى زيادة الصادرات فسوف يرفع ذلك من جانب الإنفاق القومي، إلا أن ذلك سوف يزيد من معدلات التضخم يقوم البنك المركزي من جانبه بإتباع سياسة تقيدية تسهم في خفض معدلات التضخم مثل رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل. مما ينعكس بدوره على السياسة المالية وتتجه نحو إتباع سياسة مالية تقيدية.

تأتي كافي الإجراءات السابقة مع عدم تعرض معاهدة ماسترخت إلى أى تشريعات نحو توحيد نسب الضرائب الخاصة بدول الإتحاد النقدي، ويرجع ذلك إلى اختلاف أثر توحيد الضريبة على الحجم الاقتصادي لدول المنطقة الأوروبية.

فهناك دول تتميز باقتصاديات ذات حجم كبير ودول تتميز باقتصاد نو حجم صغير وسوف ينعكس ذلك على معدلات الضرائب المفروضة والتي ينعكس تأثيرها على كل من الناتج المحلى الاجمالي ومعدلات النمو الخاصة بهذه الدول كما تظهر نتائج الدراسات التالية :

(١) قامت دراسة عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup> تفيد بأنه لو تم خفض معدلات الضريبة بنسبة ١٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالي سوف يختلف تأثير ذلك بين كل من الدول ذات النشاط الأكبر عن الدول ذات النشاط الأصغر .

- أما عن الدول ذات النشاط الأكبر (المانيا- إيطاليا- فرنسا) سوف يمكن ذلك البنك المركزي الأوربي برفع سعر الفائدة دون اتباع سياسة تقيدية وسوف يزيد الناتج المحلى الحقيقي بنسبة ٠,٤ ٪ . مقابل زيادة الاستهلاك الحكومى بنسبة ١ ٪ .

- أما عن الدول صغيرة الحجم (بلجيكا- أسبانيا- ايرلنده لوكسمبرج- هولنده- النمسا- البرتغال- فنلنده) فلا يتمكن البنك المركزي من رفع سعر الفائدة علماً أن الناتج المحلى الحقيقي سوف يزيد بنسبة لا تزيد عن ٠,١ ٪ مقابل زيادة الاستهلاك الحكومى بنسبة ١ ٪. أى أن أثر تخفيض معدلات الضرائب يكون أقل في الحالة الثانية .

(١) Mike Artis and Frederick Nixon, the Economics of the European union, policy and Analysis , (١) o.p.c.i.T, p341, 342.

(٢) قامت دراسة أخرى تم نشرها في تقرير اللجنة الأوروبية الصادر عام ١٩٩٩ التي أعدتها لجنة الخدمات وذلك بحساب الحدود الدنيا التي يتم التعامل بها في ظل ظروف الركود والتي أطلق عليها Minimal benchmarks. هذا بجانب حساب آخر حول حساسية موازنات دول الاتحاد النقدي لنسبة الـ ٣٪ والتي تعتبر بمثابة الـ Normal cycle . وقد اعطت هذه الدراسة النتائج التالية :

### قائمة رقم (٩)

#### حساسية موازنة دول الاتحاد النقدي للقيمة المرجعية

Minimal Benchmarks B	Sensitivity of budgets to the cycle A	الدول
١-	٠,٦	بلجيكا
٠,٧-	٠,٧	الدمرك
١,١-	٠,٥	المانيا
١,٤-	٠,٤	اليونان
٠,٤-	٠,٦	استونيا
١,٥-	٠,٥	فرنسا
٠,٩-	٠,٥	ايرلنده
١,٢-	٠,٥	ايطاليا
صفر	٠,٦	لوكسمبرج
٠,١-	٠,٨	هولنده
١,٣-	٠,٥	النمسا
٠,٦-	٠,٥	البرتغال
١,٣	٠,٧	فنلنده
٠,٨	٠,٩	السويد
٠,١-	٠,٧	المملكة المتحدة
١-	٠,٥	منطقة اليورو
٠,٨-	٠,٦	دول الـ ١٥ السابقين

#### المصدر:

Mike Artis and Frederick Nixon, the Economics of the European union, policy and Analysis , o.p.c.i.T, p341.

A- Worsening of budget balance in percentage points of GDP Following a widening of the negative output gap by, percentage point.

B- Structural budget position that needs to be maintained so that the effects of the cycle on the budget balance can be accumulated.

وتظهر الدراسات السابقة أنه حتى يتم تحقيق القيمة المرجعية وهي ٣٪ تختلف من دولة لأخرى حسب درجة النشاط الاقتصادي .

فبلجيكا ، لوكسمبرج ، هولنده حتى يتم تحقيق النسبة السابقة تستلزم اعداد موازنة هيكلية يتحرك العجز فيها بين صفر، ١٪ منسوباً إلى الناتج المحلي الاجمالي.

أما ألمانيا ، أسبانيا، فرنسا، ايرلنده، ايطاليا، النمسا، البرتغال، السويد، فإذا ما تم تحقيق عجز في حدود ١٪ منسوباً إلى الناتج المحلي الاجمالي يكون ذلك كافياً للدخول إلى القيمة السابقة . أما الدنمرك ، وفنلنده فتخضع لدورات اقتصادية أى درجة حساسية اعداد موازنتهم التقديرية لهذه التقلبات مرتفعة .

وتم انتقاد هذه الدراسة أنها لم تراعى وضع هامش إضافي يتعدى في حالة مواجهة الدورات الاقتصادية والتي تؤثر على جانبي الإيراد والإنفاق والذي عادة ما يرتبط بالأهداف السياسية والاجتماعية .

### التحفظ الرابع :

عدم تعرض معاهدة ماسترخت للأهداف السياسية الخاصة بالدول النافذة .

تحقق معايير التقارب الوحدة النقدية فهل يعنى ذلك تحقيقها لسياسة موحدة، الإجابة بالنفى ويرجع ذلك إلى التحليل التالى:-

**أولاً :** ليس المقصود هو تحول منطقة اليورو لمنظمة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو إحدى هيئاتها وإنما المقصود وهو تكامل الإطار المؤسسي والتشريعات التي تحكم العلاقات الاقتصادية وانعكاسها على مصالح العناصر الاقتصادية الوطنية بما يتفق مع استراتيجية المرشحين سواء على مستوى البرلمانات الأوروبية أو رأس الدولة.

**ثانياً :** هناك حقوق سياسية في منطقة اليورو بصفة خاصة والاتحاد الأوربي بصفة عامة حيث يتم تشكيل برلمان أوربي من خلال انتخابات مباشرة إضافة إلى هناك سلطات قضائية تحمي النواحي التنفيذية والإجرائية لهذا البرلمان إضافة إلى حقوق سياسية-Tech-nocrat تتناول تقديم المشورة الفنية من قبل الدول النافذة إلى الاتحاد النقدي عن طريق بنوكها الوطنية أو أعضائها المرشحين في اللجان المختصة.

**ثالثاً :** يوجد اختلافات على مستوى السياسات المالية. ويرجع ذلك إلى توجيه بعض البرلمانات الأوروبية بزيادة الإنفاق<sup>(١)</sup> ، سواء تمثل ذلك في نفقات استثمارية حكومية تتعلق بالبنية التحتية والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما يحمل الأجيال الحالية بتكاليف تلك الاستثمارات دون إجراءات دراسات خاصة بتحمل الأجيال المستقبلية لجزء من هذه التكاليف أو تكاليف أخرى ترتبط بطبقات العمال التي تمثل الأغلبية الأصوات المرشحة ممثله في نفقات المعاشات وإعانات البطالة وأنشطة التكافل الاجتماعي .

هذا مقابل سياسات أخرى تنادى بتخفيض الضرائب دون الأخذ في الاعتبار أثر ذلك على جانب الإنفاق ومراعاة ارتفاع معدلات النمو ، وبمقارنة ما ورد في النقاط السابقة وبناء على قرارات استقلالية البنك المركزي الأوربي مضافا إليه استقلالية البنوك المركزية لم تضع معاهدة ماسترخت آلبة للربط بين أهداف مؤسساتها وبين الطموح السياسي لقادة الدول النافذة .

### التحفظ الخامس:

#### تحفظ حول نسبة معدل التضخم :

لم يتم التفرقة بين ارتفاع معدلات التضخم الفعلية وتوقعات الارتفاع في معدلات التضخم ويستخدم في ذلك دراسة ما يسمى Mean - Preserving Spread ، ويظهر ذلك في حالة إعداد هياكل استحقاق لأسعار الفائدة حيث يتم تحديد علاوة مخاطر التضخم، ففي حالة نص ماسترخت يفترض ثبات الوسيط mean أى أن الوسيط الذى يتم فيه هذه التغيرات يكون ثابت أما في حالة دراسة المعدلات المتوقعة تنقسم إلى ثبات معدلات التضخم المتوقعة- ارتفاع معدلات التضخم المتوقعة - انخفاض معدلات التضخم المتوقعة .

أى تتم هذه الدراسات مع تحرك الوسيط mean مع قياس التباين ويتم تحرك الوسيط مع اختلاف التباين. وتظهر تلك الدراسات بشكل أوضح عند تحديد علاوة مخاطر التضخم والتي تشمل الزيادة في معدلات التضخم المتوقعة مطروحا منها الزيادة في معدلات العائد التي تم الحصول عليها من خلال الآجال الزمنية والتي يطلق عليها علاوة الأجل وقد تكون علاوة الأجل بالموجب والسالب .

### التحفظ السادس :

#### إغفال معايير التقارب لدراسات الإحصاء السكاني :

تختلف دول الاتحاد الأوربي بصفة عامة ودول منطقة اليورو بصفة خاصة في حجم وهيكل السكان الذى يتناول الأعمار السكانية ومدى ارتباط النفقات والإيرادات العامة بهذه الأعمار فالأعمار السكانية ذات السن المرتفع ترتفع فيها قيمة النفقات العامة الخاصة بالصحة والعلاج. هذا إضافة إلى العلاقة بين معدل الوفيات وتوفير الوسائل التكنولوجية على مدار زمنى معين .

كما ترتبط الدراسات السكانية بارتفاع سن الزواج ومعدلات الأنجاب ومدى الكثافة السكانية في دول الاتحاد النقدي والأوربي .

كافة هذه الظواهر السابقة ترتبط بالمعايير المالية التى وضعت في ماسترخت وخصوصا عند وضع خطة معينه للإنفاق الحكومى والمتعلقة بإنفاق المعاشات وإعانات البطالة وهل يمكن تخفيف حدة هذه النفقات بالصناديق الخاصة بدلأ من الصناديق

الحكومية وما مدى تأثير الأعمار السكانية في أنشطة الاقتصاد الخفى الذى لا يرتبط بطريقة مباشرة بالنتائج المحلى الاجمالي، إضافة إلى سياسات المعاش المبكر وكافة هذه الظواهر السابقة لم تمتد إليها دراسة معايير التقارب التى وضعت .

### التحفظ السابع :

تحفظ خاص بعدم توافر آلية تأمين ضد Insurance Mechanisms المخاطر المحتملة

تواجه الدول الأوربية عند خضوعها لمعايير ماسترخت عدد من المخاطر ينشأ من صدمات التماثل وصددمات اللاتماثل هذا إضافة إلى عدم تكامل الأسواق المالية في دول الاتحاد الأوربي عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية (١) مما يزيد من المخاطر المحتملة في هذه الأسواق هذا إضافة إلى تباين السياسات المالية مما كان له ضرورة البحث حول وضع خطة مركزية للتأمين تساهم في تخفيف حدة المخاطر التى تنشأ عن العوامل المختلفة التى تعانى منها هذه الدول بخلاف دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتى تمتلك مقومات التكامل النقدي والمالي .

إنتهى بحمد الله

(1) Mike Artis and Frederick Nixon, The economics of the European union, policy and analysis (١) o.p.c.i.T, p 317.

## مراجع البحث

### أولاً: المراجع باللغة العربية :

#### ( أ ) الكتب:

- ١- د. سامى عفيفي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- ٢- د. محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

#### ( ب ) مجالات اقتصادية:

- ١- د. عبد الحميد صديق عبد البر، مقال بعنوان: أثر انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية على الصادرات المصرية، مصر المعاصرة، العدد ٤٩٠، ابريل ٢٠٠٨، جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع.
- ٢- د. عزت ملوك قناوى، مقال بعنوان: الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية. مجلة مصر المعاصرة، العدد ٦٥، ٤٦٦، ابريل ٢٠٠٢.
- ٣- د. عزت ملوك قناوى، مقال بعنوان: العملة الخليجية الموحدة مقارنة باليورو، مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٩٠، ابريل ٢٠٠٨، القاهرة، جمعية الاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع.

#### ( ج ) مجالات مصرفية:

- ١- بنك مصر - النشرة الاقتصادية، مقال بعنوان: النظام النقدي الأوربي (النشأة - الأزمات)، العدد الأول عام ١٩٩٣.
- ٢- بنك مصر - النشرة الاقتصادية، مقال بعنوان: الوحدة النقدية الأوربية (النشأة - المراحل - المستقبل)، العدد الأول، سنة ١٩٧٧.
- ٣- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مقال بعنوان: انضمام قبرص ومالطة إلى منطقة اليورو، العدد الأول ٢٠٠٨.

### ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية :

#### الكتب : BOOKS

- 1- Charles Collyne, Alternatives to the central bank in the developing world, occasional paper I.M.F. July 1983.
- 2- Christopher Hill, Micheel smith, International relations and the European union, oxford university press 2005.
- 3- David Martimant, phillippe De Dender, Etienne Billette de Villemour, An Incomplete contract perspective on public goods provision. A paper concerned with public goods. September 2003.

- 4- Hans- Warner sinn, Mike widgren and Marko Kothenburger, European Monetary Integation, 2002.
- 5- Jorgen Drud Hansen, European integration, An Economic Perspective, Oxford university, press, 2001
- 6- Katarzyne Zukrowska, Renzo orsi, Vladimir Lavrac, Fiscal, Monetary and exchange rate, issues of the Eurozone enlargement A Report, Institute wiedzy, 2003 .
- 7- Mike Artis, & Frederick Nixon. The Economics of the European union, Policy and Analysis, third Edition, Oxford university press, 2001.
- 8 - Otmar Issing , Vitor Gaspar, Ignazio Angeloni, oreste Tristani, Monetary Policy in the Euro area, Strategy and Decision making at the European central Bank, Cambridge University press, 2001.
- 9- Paul de Grauwe, Economics of Monetary union. Fifth Edition, Oxford University press, 2003.
- 10- Tommaso Padoa , Schioppa, the Euro and it's central bank, Getting united after the union, the Mit press, Cambridge, Massachusetts, London, 2004

### Reviews :

- 1- European Central bank, Euro system Monthly Bulletin .
- 2- European Commission, Regular Reports.
- 3- Journal of European public policy, E.u external governance in wider Europe, August, 2004.

### ثالثاً: مواقع الأنترنت

E.c. Europe, Eu, publication. - ١

[http, www K /yp/en/d long f-htM](http://www.k/yp/en/d/long/f-htM)- ٢

المفوضية الأوروبية، أوربا في اثني عشر دراساً، باسكال فونتين، المحطات الرئيسية في تاريخ التكامل الأوربي ٢٠٠٦ .

w.w.w pro j a c t- syndicate org.- ٣

ترجمة هند على، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو.